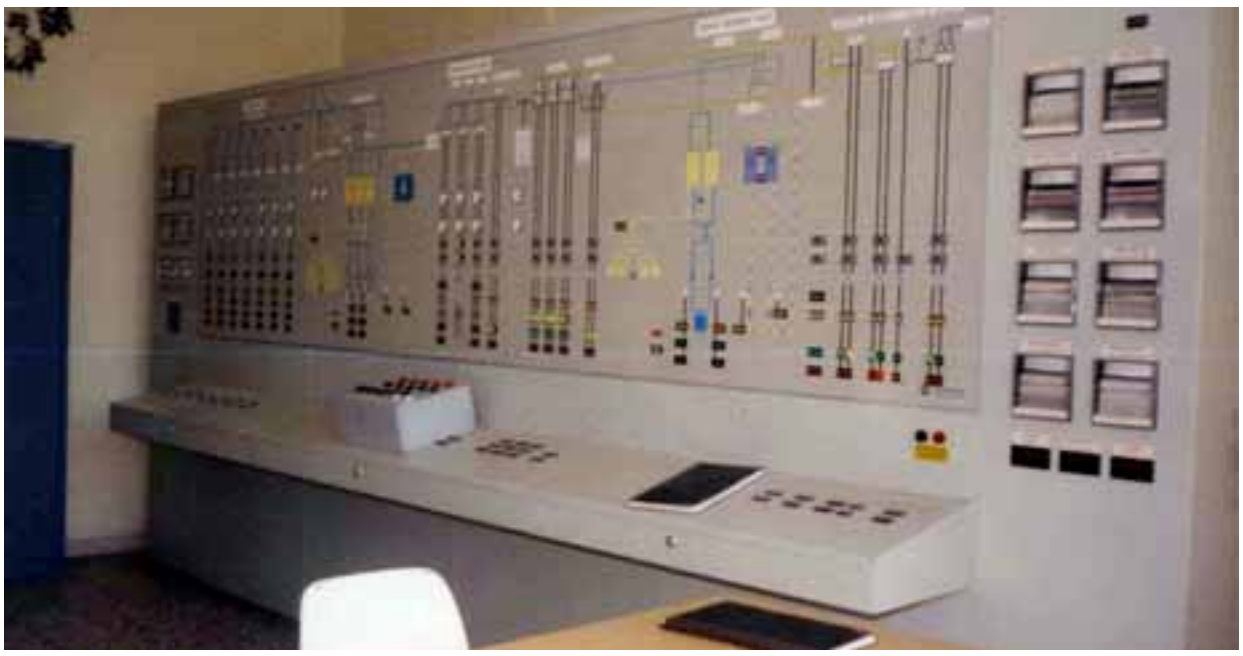

مدير عام المؤسسة المحلية للمياه بمحافظة إب:

نسعى إلى توسعة محطة المعالجة والمحافظة على الأحواض المائية

البعض يرفض تسديد فواتير المياه.. والبعض الآخر يعيق مشاريع التوسع

إب/ حسن الصبري

□ .. إب التي حباها الله تعالى بنعمة الماء والمطر أحواضها المائية مهددة بالجفاف وبسبب استمرار البناء العشوائي عليها هذا ما جاء في الدراسة التي أعدها خبراء المان حيث أكدوا في دراستهم أنه ومن أجل حماية مصادر المياه لمدينة إب وجبلة فإنه لابد من اتخاذ حلول طويلة المدى لانقاذ المخزون المائي على المدى الطويل وكذا ضرورة حماية المياه الجوفية والتي تشمل مستجمع الأمطار وحقول الآبار والمناطق المحيطة والحفاظ على حقل الآبار الحالي جنوب إب وايقاف التوسع في البناء فيه.

ولتسليط الضوء على هذا الجانب التقيت الاخ المهندس عبدالمعز محمد عبدالله الارياني مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في محافظة إب وقد تحدث في البداية عن أولويات مهامه كمدير للمؤسسة حيث قال:

ترتكز أولويات مهامنا هي حفر آبار جديدة لكي نتمكن من زيادة الانتاجية في المياه وبالتالي زيادة التوصيلات للمواطنين المحرومين من هذه الخدمة بالإضافة إلى:

العمل على حماية حوض مياه الشرب في مدينة إب وفي المدن التي يوجد فيها فروع للمؤسسة ضمن المحافظة كالقاعدة وجبلة وحبيش وبريم وذلك عن طريق تحديد حدود أحواضها واستصدار قرارات من قيادة المحافظة بعدم البناء أو الحفر العشوائي للآبار وكذلك عدم رمي الزيوت العادمة والمخلفات الصلبة والسائلة ضمن حدود هذه الأحواض ونسعى إلى اتخاذ اجراءات عملية لترشيد استهلاك مياه الشرب عن طريق:

أ - مواصلة حملة التوعية السكانية التي تقوم بها المؤسسة.

ب - استعمال حنفيات عن طريق الكبس في الأماكن العامة التي تستهلك مياه كثيرة كالمدارس وغيرها.

كما تقوم بإعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع مياه وصرف صحي لبعض مراكز المديريات والتجمعات السكانية ومن ثم البحث عن ممولين لتمويل هذه المشاريع الصغيرة.

■ عبدالمعز الارياني

البناء العشوائي

● انتشرت في مدينة إب ظاهرة البناء العشوائي على الأحواض المائية الأمر الذي يهدد مدينة إب بالجفاف ، فما هو موقف المؤسسة من استمرار الحفر في الأحواض المائية؟

- بالنسبة للحفاظ على ما تبقى من مساحات الحوض المائي فإن المؤسسة تسعى إلى تفعيل تطبيق قرار المنع الذي صدر من قبل المحافظة ومعتمد من قبل رئاسة الوزراء والمؤسسة تقوم بدور المراقب وقيادة المحافظة تقوم بدور الضبط وموقفنا واضح ومحدد وهو الرفض الكامل لعملية الحفر في الأحواض المائية والتي لا تعتبر ملكا لأحد فهي حق لكل المواطنين وحتى الأجيال القادمة ولايجوز المساس بها ، وقد تم مؤخرا وضع خريطة محددة عليها الأحواض المائية واعتبارها مناطق ممنوع البناء فيها .

تصريف الزيوت

● هل هناك آلية جديدة لتصريف الزيوت من الورش ومحلات (السرويس) وبما يضمن عدم تصريفها إلى حوض المياه؟

- تم الاتفاق على أن يتم وضع آلية فعالة لتصريف الزيوت العادمة تتلخص في التالي:

١- توفر مؤسسة المياه خزانا معدنيا كبيرا يتم تركيبه في مقلب البلدية.

٢- يوفر صندوق النظافة (وايتات) خاصة لنقل الزيوت من الورش وتفريغها في الخزان المذكور.

٣- عند امتلاء الخزان يتم نقل الزيت إلى مصافي عدن.

وقد نفذنا التزامنا بتوفير الخزان وتم نقله إلى مقلب البلدية إلا أن هناك عراقيل تحول دون تنفيذ بقية الاتفاق.. لكننا سوف نتجاوزها لكي نحل هذه المشكلة.

محطة المعالجة

● ما هي خطة المؤسسة بالنسبة لمحطة المعالجة لتطوير مستوى خدماتها بما يتناسب مع الكثافة السكانية التي تشهدها مدينة إب؟

- إن هناك مشروعاً لتوسعة محطة المعالجة ومخلفات المجاري بمحافظة إب ولكن هذا المشروع تعثر بسبب ارتفاع تكلفة التنفيذ عن المبلغ الذي قدمته حكومة المانيا الصديقة ونحن نعمل جاهدين مع وزارة المياه والبيئة على توفير الفارق من قبل الدولة لان المشروع حيوي وهام جدا لمدينة إب خاصة في ظل التوسع العمراني والكثافة السكانية التي تشهدها مدينة إب.

تنفيذ مشاريع

● ماهي أبرز القضايا الماثلة أمام مؤسسة المياه؟

- أبرز القضايا الماثلة الآن أمام مؤسسة المياه هي توسعة المحطة وزيادة حفر الآبار وتقليل مديونية المؤسسة من قبل بعض المواطنين وتنفيذ مشاريع مياه ومجاري في بعض المدن التابعة للمؤسسة (مثل مدينتا القاعدة وجبلة).

تعاون فعال

● ما مدى تعاون وزارة المياه والبيئة مع المؤسسة ؟

- الحقيقة أن وزارة المياه والبيئة متعاونة وتتفاعل دائما مع المؤسسة وذلك عن طريق دعمنا في كثير من القضايا التي يصعب حلها مثل توسعة محطة المعالجة واعتماد المناقصات التي يتم تمويلها من قبل البرامج الاستثمارية ومتابعة مشاريع جديدة سواء عن طريق التمويل الخارجي أو عن طريق الحكومة.. وعبر صحيفتكم يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لقيادة وزارة المياه والبيئة ونتمنى منهم بذل مزيد من التعاون والجهود من أجل نجاح مهام المؤسسة في هذه المحافظة الخضراء الجميلة.

مديونية المؤسسة

● ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسة لضمان التزام المشتركين بتسديد قيمة استهلاك المياه وعدم تراكم مديونية المؤسسة لديهم؟

- الخطوات التي اتخذتها المؤسسة لضمان الالتزام بتسديد قيمة استهلاك المياه هي وضع خطة عملية متكاملة لضمان سرعة التسديد وذلك من خلال إصدار فاتورة المستهلك في كل شهر دون تأخير ، وتنبيه المستهلك بضرورة سداد الفواتير أولا بأول لكي لاتتراكم عليه المبالغ مما يؤدي إلى صعوبة السداد.

صعوبات

● ما هي أبرز المشاكل والصعوبات والمعوقات التي تعاني منها مؤسسة المياه؟

- أبرز المشاكل والصعوبات والمعوقات التي تعاني منها مؤسسة المياه كثيرة وأهمها:

أ- عدم الحصول على تمويل إضافي لكي نتمكن من توسيع محطة المعالجة والتخلص من مخلفات المجاري بقدرة استيعابية عالية.

ب - صعوبة توفير مواقع الآبار ورفض مُلاك الأراضي بيع ما نحتاج إليه من مساحات لحفر الآبار مما يعرقل تنفيذنا للبرامج الاستثمارية وضياع مخصصات مالية على المؤسسة.

ج - قيام بعض الشخصيات الاجتماعية في بعض المدن التي فيها فروع المؤسسة بمنع المؤسسة من حفر آبار لتزويد المواطنين بمياه الشرب.

د - تراكم قيمة فواتير المياه عند بعض الشخصيات الاجتماعية بسبب عدم سداد ما عليهم من مديونية.

● ما الكلمة التي تود قولها في نهاية هذا اللقاء؟

- الكلمة التي أود قولها في نهاية اللقاء هي:

تمنياتنا الصادقة من الدولة الدعم لفارق تكلفة مشروع توسعة المحطة وتعاون الجهات المختصة في المحافظة مع المؤسسة المحلية وذلك ليتسنى لنا انجاز خرائط أحواض المياه بالإضافة إلى أمنياتنا بتدخل المحافظة الحازم لتمكين المؤسسة من حفر الآبار وكذلك نطلب من قيادة المحافظة التأثير على الشخصيات الاجتماعية التي لا تقوم بسداد فاتورة المياه ودفع هذه الشخصيات إلى سداد ما عليهم من مديونية وذلك لأنهم يمثلون بكونهم شخصيات اجتماعية وقيادية قدوة للفئات الاجتماعية الأخرى.

مدير عام مكتب الصحة والسكان بمحافظة تعز:

تم إغلاق (٢٠) مرفقاً صحياً مخالفاً

٤٠٠ عيادة بتعز سيتم اخضاعها للشروط الصحية

تعز /عبدالسلام فارع علي

● جاءت الزيارة الأخيرة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح لوزارة الصحة العامة والسكان لتلامس الكثير من الهموم والآلام التي يئن من وطأتها السواد الأعظم في بلادنا حيث شدد فخامته أثناء تلك الزيارة وخلال الكلمة التي القاها بحضور القيادات الصحية على ضرورة العمل الجاد بغية الحد من الاختلالات والمخالفات الصحية في مختلف المرافق الصحية الخاصة والحكومية بمختلف التخصصات والواجبات المنوطة بها وبالمشتغلين في اقسامها من كوادر طبية وكوادر فنية مساعدة، ولأن تلك الكلمة قد جاءت لتلامس الجراحات الغائرة وجاءت لتدق أجراس الخطر إيذاناً باجتثاث كل مظاهر الفوضى والفساد في أهم المرافق الحيوية ذات العلاقة المباشرة بصحة الإنسان وسلامته فإن القيادات الصحية في بلادنا سواء على مستوى الوزارة أو الفروع قد بادرت على الفور لترجمة تلك التوجيهات وتجسيدها عملياً عبر نزول ميداني فاعل بهدف رصد المخالفات الصحية والحد من مخاطرها عبر جملة من الاجراءات والتدابير القانونية وفي إطار المواكبة الفاعلة.

وكان مكتب وزارة الصحة والسكان في محافظة تعز أول من قام بهذه العملية الاجرائية التي وضحها لنا عبر هذا اللقاء الدكتور عبدالناصر الكباب مدير عام مكتب وزارة الصحة والسكان في تعز حيث بدأ حديثه قائلاً:

- فيما يتعلق بالرد على السؤال الأول استطيع القول: إن توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله جاءت في وقتها المناسب فقد استطاع وبحق وعبر زيارته لوزارة الصحة أن يشخص بكل حنكة واقتدار مختلف أوجه الخلل الذي نعاني منه جميعاً جراء الأوضاع الصحية المتردية في كثير من المؤسسات والمنشآت الصحية الخاصة التي يفترض أن تكون رديفاً مساعداً لمرافقنا الحكومية وأن تتمتع بالخبرات الطبية والفنية والتشخيصية إلى حد كبير وبدرجات عالية.

وقد جاءت تلك الزيارة بكل ما تضمنته من توجيهات لتعكس الحرص الشديد من قبل الرئيس القائد على دحر الفساد والتسيب في مرافقنا الصحية غير المتقيدة بأدنى الشروط والمواصفات الصحية المتعارف عليها، وبناء على تلك التوجيهات تم البدء بتشكيل لجنة مركزية برئاسة وزير الصحة العامة والسكان ومن ثم تم على ضوء ذلك تشكيل لجان فرعية على مستوى المحافظات بهدف تنفيذ تلك التوجيهات وتفعيل وتطبيق اللوائح المنظمة لذلك.

رصد المخالفات

● بالنسبة لما يتعلق بالتوجهات والاستراتيجيات الخاصة بمحافظة تعز يقول الدكتور عبدالناصر الكباب إن الخطة الأولى تمثلت بإعداد الكشوفات الخاصة بأولئك المخالفين حسب رصد ومتابعة إدارة المنشآت الطبية الخاصة والقنوات المسئولة الأخرى في المكتب وبعدها بدأنا على الفور بالالتقاء بالجهات ذات العلاقة في تسيير وإنجاح المهام المنوطة بنا والرامية إلى الحد من تلك المخالفات وذلك بناء على توجيه وتكليف المحافظ أحمد عبدالله الحجري والنائب العام على ضرورة الإسراع في ترجمة التوجيهات المذكورة إلى واقع ملموس يلمسه الجميع وعلى مختلف المستويات أما الجهات المشاركة والشريكة بشكل فاعل في تنفيذ هذه المهام فهي نيابة المخالفات النيابة العامة- الأمن- الجوازات إضافة إلى الجهات المختصة في مكتب الصحة العامة والسكان كالصيدلة والتموين والمنشآت الطبية الخاصة والشئون القانونية.

زيارات مدروسة

● ويواصل الدكتور عبدالناصر الكباب حديثه قائلاً: ونحن بالطبع لم نكتف بالاعتماد الكلي والمطلق على تلك الكشوفات المدونة عن الذين يمارسون المهنة بدون تراخيص فنية وبعيداً عن اللوائح والقوانين المنظمة سواء في المستشفيات والمراكز الخاصة أو في الصيدليات ومخازن الأدوية وغيرها من المواقع التشخيصية أو في تلك العيادات التي يمارس فيها بعض الزملاء من الأطباء أعمالاً لا تتسق مع مؤهلاتهم العلمية حسب الشهادات التي يحملونها والتخصصات التي يفترض الا يتم تجاوزها بأي حال من الأحوال وهو ما ورد بوضوح وجلاء في الكلمة التوجيهية والتقييمية لفخامة الرئيس حفظه الله بل إن ذلك يعد من الأمور البديهية والمتعارف عليها في كل الاقطار وعلى المستويات الاقليمية والعربية والدولية ولهذا كنا في منتهى الحرص على إحالة تلك التوجيهات إلى مواقع التنفيذ والانجاز وبمجرد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة للنزول الميداني إلى المرافق الصحية باشرنا على الفور الزيارات الميدانية المكثفة والمدروسة واستطعنا خلال اليوم الأول فقط من أن نقفل أكثر من (٢٥) منشأة صحية مخالفة للوائح والقوانين المنظمة وآخرها ذلك القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء مؤخراً وكل تلك التدابير والاجراءات التي اتبعناها خلال الزيارات الميدانية تهدف إلى الحد من مظاهر الفوضى والتسيب في الخدمات الصحية.

● وحول الفترة الزمنية المرتبطة ببقاء هذه العقوبات للمرافق المخالفة قال الأخ مدير عام مكتب وزارة الصحة:

- إن هذه المسألة ترجع إلى القوانين واللوائح المنظمة لهذه العقوبات حيث تبدأ تلك العقوبات بالانذار ومن ثم الغرامة المالية لينتهي بها المطاف إلى الاغلاق النهائي للمنشأة المخالفة، أما ما يخص الشق الثاني من السؤال فكما تعلم أن مكتب الجوازات والجنسية يضطلع بمهام حيوية للغاية في إطار اللجنة الفرعية للمحافظة يقوم بتحديد العلاقة بين المشتغلين الأجانب من أطباء وفنيين والمرافق التي يعملون بها إضافة إلى تحديد مشروعية استقدام أولئك المشتغلين في مرافقنا الصحية والحقيقة أن جميع أعضاء اللجنة يعملون بروح الفريق الواحد ووسط اجواء حافلة بالشفافية والوضوح ولما يصب في سبيل المصلحة العامة.

٦٠٠ منشأة

● وعن إجمالي المنشآت الطبية الخاصة في محافظة تعز يقول الدكتور عبدالناصر بأنها تصل ٥٠٠ إلى ٦٠٠ منشأة على مستوى المدينة والمديريات (عيادات طبية خاصة- مستشفيات- مراكز صحية - مختبرات- كشافات) وتحتل العيادات الطبية الخاصة المرتبة الأولى حيث يصل عددها إلى أكثر من أربعمائة عيادة ستخضع جميعها للشروط والمواصفات الصحية بما يتلاءم مع إصلاح الوضع الصحي الخاص وبما يتوأكب مع الأنظمة واللوائح المنظمة والمؤشرات الأولية توحي بأن المرافق المرشحة للإقفال النهائي قد تصل من ٢٠ -٢٥٪.

اعلان